نحو مدخل نظري لفهم الواقع الاجتماعي العربي
- المجتمع المدني والعمل الجمعوي نموذجا -

أ. عبد الله بوصنوبرة
جامعة قالمة

الملخص

إن النظريات التي تدرس في أقسام علم الاجتماع في معظم جامعاتنا العربية اليوم، ذات مصدر واحد وهو البيئة الغربية؛ حيث تتصف بالتعميم والتجريد والبعد عن الواقع، مما افقد الباحثين الذين يتبنونها في كثير من الأحيان، صدق النتائج والفهم الواضح والتفسير الصحيح لمشاكل العالم العربي القديمة منها والجديدة.

وتجلى ذلك أكثر عندما ظهرت مفاهيم حديثة كالمجتمع المدني وما ترتب عنه من مفاهيم مرتبطة به، كالحركة الجمعوية والمنظمات غير الحكومية والعمل الجمعوي...، وهي كما يرى الكثير من المفكرين والباحثين ذات جذور غربية؛ حيث فرضت نفسها في الوسط العملي والأكاديمي العربي، وتحتاج إلى صياغات من الواقع المحلي وخصوصياته التاريخية والثقافية.

فهل توجد آثار لهذا المفهوم في تاريخنا؟، وكيف يمكن لنا فهمها وتفسيرها في السياق العربي العام؟، وهل يمكننا الاستفادة من النظريات الغربية أم يجب أن نتخلى عنها ونطرح بدائل لها؟ هذا ما ستحاول هذه الورقة مناقشته.

Résumé

La seule source des théories enseignées dans les départements de sociologie du monde arabe d'aujourd'hui, est l'environnement occidentale, ces théories sont caractérisée par une généralisation, abstraction et éloignement de la réalité des sociétés arabes, par la suite, les chercheurs ont perdus la validité des résultats et la compréhension claire et l'interprétation correcte des problèmes anciens et nouvelles du monde arabe.

Les concepts modernes tels que la societees civile, le mouvement Associatif, les organisations non gouvernementales et le travail Associatif sont tous dorigines Occidentales, ils se sont imposée dans les milieux Arabes pratiques et académiques. les chercheurs doivent s'adaptes avec les réalités locales et les particularités historiques et culturelles.

Alors y a t-il des traces de ces concepts dans notre histoire?, comment pouvons nous comprendre ces concepts dans le contexte général arabe?,

C'est ce que cet article va essayer de discuter.

مقدمة

من الضروري أن ترتبط النظرية بالواقع الاجتماعي الذي تدرسه والعكس صحيح، وإلا انحرفت إلى تشخيص وتحليل وقائع أخرى منفصلة، وبالتالي لا تكون لنتائج البحث أي فائدة ترجى منه في سياق المجتمع الذي توجد فيه، ومن جهة أخرى يلاحظ غياب النظرية من العديد من البحوث الاجتماعية، فلا تظهر في الإشكالية أو المفاهيم أو في النتائج، لتنظيمها وتأطيرها في نمط أو نموذج معرفي وتفسيري منسجم، وقد تظهر عدة نظريات بدون وعي من طرف الباحث فيقع في تناقضات فكرية تنقص من قيمة بحثه العلمية.

إن الهدف الذي يتوخاه الباحث من دراسته هو أن يفهم الواقع ويفسره، من خلال مدخل سوسيولوجي ملائم لطبيعة وخصائص الوقائع وبيئتها، وأن يتواصل مع أبحاث ودراسات أخرى لإضافة معارف علمية جديدة، أو تصحيح الخاطئ منها، والحقيقة أن النظريات التي تدرس في معاهد وأقسام علم الاجتماع في معظم جامعاتنا العربية اليوم ذات مصدر واحد وهو البيئة الغربية؛ بحيث تتصف بالتعميم والتجريد والبعد عن الواقع، مما افقد الباحثين الذين يتبنوها في كثير من الأحيان صدق النتائج والفهم الواضح والتفسير الصحيح لمشاكل العالم العربي القديمة منها والجديدة، وقد ظهرت مفاهيم حديثة كالمجتمع المدني وما ترتب عنه من مفاهيم مرتبطة به كالحركة الجمعوية والمنظمات غير الحكومية والعمل الجمعوي...، وهي كما يرى الكثير من المفكرين والباحثين ذات جذور غربية؛ حيث فرضت نفسها في الوسط العملي والأكاديمي العربي، وتحتاج إلى صياغات من الواقع المحلي وخصوصياته التاريخية والثقافية. فكيف يمكن تفسيرها؟، وهل توجد آثار لهذا المفهوم في تاريخنا العربي؟ هذا ما ستحاول هذه الورقة مناقشته.

1 – حول النظرية والمدخل النظري

تعددت مفاهيم النظرية السوسيولوجية وتشعبت معها المداخل النظرية والمنهجية، فوجد المهتم بهذا المجال الدراسي صعوبات كثيرة في ما يخص تصنيفها وتحديد مجالات ومستويات تحليلها للوقائع والظواهر، ويرجع هذا الاختلاف إلى التمايز في المنطلقات الفكرية والمعرفية من جهة وإلى تداخلها وتشابكها من جهة أخرى. كما أدت صعوبة الإلمام بكل النظريات والأفكار السوسيولوجية التي تظهر باستمرار إلى عدم ضبط مفهوم وتصنيفات النظرية بدقة (حجازي، 1998، ص59)، ويرى كل من **سيد مان وواجنر** أن أهم عوامل الخلاف بين علماء الاجتماع، وبالتالي عدم اتفاقهم على نظرية واحدة تفسر ظاهرة ما هي مشكلة العلاقة بين العلم الاجتماعي والمعايير الأخلاقية (حجازي، 1998، ص212).

وبالعودة إلى تحديد مفهوم النظرية السوسيولوجية، نجد أنه رغم الاختلاف الفكري والإيديولوجي بين علماء الاجتماع، إلا أنهم اتفقوا على أن النظرية مجموعة من القضايا أو المفترضات أو العبارات العلاقية (المرتبطة في علاقة ما) النظرية (خاطر، 2004، ص58)، فهذا **روس** يعرفها بأنها: "بناء متكامل يضم مجموعة تعريفات واقتراحات وقضايا عامة تتعلق بظاهرة معينة؛ بحيث يمكن أن يستنبط منها منطقيا مجموعة من الفروض القابلة للاختبار" (خاطر، 2004، ص59). تظهر في ثنايا هذا التعريف أهمية النسق والتكامل في بناء القضايا

والتعريفات المتعلقة بالواقعة، مع إمكانية اختبار النظرية بواسطة الفروض المستخرجة منها، وبالتالي تعمل على تأطير البحث وتقديم النموذج التفسيري لنتائجه.

ويذهب في نفس الاتجاه **جيبز** الذي يعتبر النظرية "مجموعة من القضايا التي ترتبط منطقيا في ما بينها في صورة تأكيدات أمبريقية، تتعلق بخصائص مجموعة محددة من الأحداث أو الأشياء" (جلبي، دون سنة نشر، ص26)، كما قدم **بلالوك** تعريفا بسيطا واضحا للنظرية بكونها: "تحتوي على قضايا أشبه بقوانين تربط بين متغيرين أو أكثر في نفس الوقت" (لطفي، 1999، ص20). ويضيف **كينلوش** تعليقا على تعريف **بلالوك** بأن هذا الأخير لا يعتبر أن النظرية تشمل على أطر تصويرية أو نماذج فقط، بل أن معظمها يشتمل على قضايا تشبه القوانين، وهي بالتالي محكمة الصياغة ودقيقة التفسير للظواهر التي تقصدها، كما أنها تقيم روابط علاقية بين المفهومات المتغيرات (جلبي، بدون سنة نشر، ص26)، بينما يرى **جيب** بأن النظرية "مجموعة من الأحكام المترابطة منهجيا لتأكيد مشاهدات واقعية تفسر خصائص معينة من الأحداث والأشياء" (لطفي، 1999، ص20). من هذين التعريفين يظهر الاختلاف كذلك في زاوية اهتمام وتركيز كل منهما، فالأول يهتم بمحتوى وبنية النظرية وتركيبها، أما الثاني فيركز أكثر على الغاية من النظرية وهي الهدف التفسيري لأسباب حدوث الظواهر.

من جهة أخرى تذهب تعريفات أخرى إلى تأكيد الصلة بين النظرية والواقع الاجتماعي الأمبريقي، ومدى أهمية مبدأ الاختبار في الميدان والتنبؤ بالوقائع المستقبلية وفهمها وتفسيرها، والتي تتعسف في تعميمها، ومن ذلك التعريف الذي يعتبر النظرية الاجتماعية "مجموعة من القضايا المترابطة والمتناسقة منطقيا في تفسير ظواهر المجتمع ونظمه ومشكلاته، على أساس من التجريد وقوانين المنطق والربط بين العلاقات القائمة بين الظواهر الاجتماعية، بهدف تأكيدها أو رفضها أو تعديلها طبقا للمشاهدات الواقعية في الواقع الاجتماعي الملموس لبيئة معينة " (لطفي، 1999، ص21)، أي أن النظرية من هذا المنطلق يجب أن تكون انعكاس حقيقي ونموذج للواقع الاجتماعي، علما أن ذلك التطابق ليس ضروريا أن يكون بصورة كلية، بل على الأقل أقرب ما يمكن؛ نظرا لطبيعة العلم الاجتماعي المختلفة عن العلم الطبيعي.

وعلى العموم لن نستعرض كل التعريفات حول مفهوم النظرية، فهي كما قلنا كثيرة جدا ومتداخلة وصعبة التصنيف، إلا أنه يجدر أن نذكر أن هناك مفهوم أشمل للنظرية، وأبعد من مجرد قانون أو مجموعة قوانين تحكم سيرورة ظاهرة معينة أو عدة ظواهر اجتماعية، ذلك المفهوم والدلالة ترفع النظرية إلى اعتبارها مدخلا منهجيا وإطارا تصوريا عاما، يستند إلى منطلقات إيديولوجية وفكرية وعقائدية في التحليل، أي في علاقة الباحث بالبحث الاجتماعي ورؤيته للإنسان والمجتمع والوجود، ويمكن تسمية هذا المدخل بالنموذج التفسيري أو المشروع التصوري حسب رأي **ريلي ماتيلد وايت**، وهو الذي يرشد البحث السوسيولوجي ويوجه الباحث كما سنرى في العنصر الثاني.

فالمدخل النظري بعبارة أخرى هو الحدود المنهجية العامة، كما يذهب إلى ذلك **ريمون بودون** الذي قسم المنهج إلى منهج عام وآخر خاص، فالأول يعني تصور الموضوع المدروس كمعطى باعتباره كلا أو مجموعة من العناصر، وبالتالي فالمنهج في هذه الحالة يعتبر موجها عاما أو مقاربة نظرية، أما المنهج بمفهومه الخاص فيعني مجموعة الخطوات التي تؤدي للوصول إلى المعرفة العلمية (بقورة، 2002، ص55)، ومن الخطأ الفصل بين المفهومين، فالنظرية قواعد ومبادئ عامة ونظام من الأفكار المنسقة والمنطقية، تشكل كما يقول **خير الله عصار** خلفية نظرية أو إطارا عاما يساعد الباحث على فهم مشكلة بحثه فهما علميا - أي حسب النظريات العلمية المقبولة - كما يساعده على تحقيق انسجام بين المشكلة وأسئلة الاستمارة والنتائج وتفسيرها (عصار، 1982، ص79)، وبالتالي يتجنب الخلط بين المذاهب النظرية والمنهجية، فالالتزام النظري والمنهجي للباحث إزاء موضوع بحثه يعني أنه يختار المفاهيم من ذلك المدخل إضافة إلى مقولاته ومسلماته وأنساقه المعرفية وأطره التفسيرية (سفاري، 1999، ص77)، ومن هنا فالمدخل النظري تفرضه الضرورة المنهجية للاتساق بين مركبات وخطوات البحث الاجتماعي.

ويمكن إعطاء أهم الخصائص المشتركة للنظرية الاجتماعية وتلخيصها في الخصائص التي حددها **جراهام كينلوش** في كتابه "**نظرية علم الاجتماع، تطورها ونماذجها الرئيسية**" وهي: التجريد والمنطقية والقضايا والتفسيرات والعلاقات وموافقة الدوائر العلمية عليها (جلبي، بدون سنة نشر، ص26)، ويشترط في هذه الخصائص المشتركة للنظرية الدقة والصياغة الواضحة والترابط المنطقي لقضاياها ومتغيراتها، مع قدرتها على تصوير الواقع الذي تتناوله، إضافة إلى الإسهام في التراكم المعرفي.

وقد سيطرت على التراث السوسيولوجي نماذج نظرية مختلفة وكثيرة، لا يمكن تحديدها والسيطرة عليها في أربع أو خمس مداخل نظرية ومنهجية كبرى، كما يعد الفصل بينهما عملا تعسفيا وأهم هذه المداخل ما يلي:

أ - المدخل الوظيفي

ب- مدخل الصراع

ج- مدخل التفاعلية الرمزية والدور

د- مدخل التبادل (تيرنر، 1999، ص16). وهناك من يضيف مداخل أخرى أو يطلق على المداخل السابقة تسميات مغايرة، بينما لها الخصائص نفسها ومن بينها مثلا: المدخل الوضعي، المدخل الاثنوميتودولوجي، المدخل النقدي، المدخل التطوري، المدخل البنيوي، وما بعد البنيوي، والحداثة وما بعد الحداثة...الخ، وهذا التنوع هو ما يطلق عليه بعض العلماء والمفكرين أزمة علم الاجتماع وقصور نظريته في تفسير الظواهر الاجتماعية بموضوعية، مما دعا **بوان كاريبه** إلى وصف علم الاجتماع بقوله المشهور أنه "ذلك العلم الذي يضم أكبر عدد من المناهج وأقل عدد من النتائج"، وهو وصف قابل للمناقشة طبعا والرد عليه، لكون موضوعه هو الإنسان والمجتمع، وهو موضوع يختلف عن موضوعات علوم المادة. لهذا فالمزيد من

الأبحاث الأمبريقية الإستراتيجية المنهجية الملائمة في إطار التصورات النظرية هي ما يرتقى بالسمات العلمية والموضوعية لعلم الاجتماع وبقية العلوم الاجتماعية الأخرى.

2- ثنائية النظرية – البحث الاجتماعي

لا تزال العلاقة بين النظرية والبحث الاجتماعي حتى اليوم تثير إلى حد ما جدلا بين علماء الاجتماع، فمنهم من يعطي أهمية بالغة للنظرية في تحديد معالم البحث، وبلورة تصور علمي للباحث حول موضوع دراسته من البداية إلى النهاية، بهدف الوصول إلى تأكيد أو نفي أو تعديل النظرية ومن ثم التعميم، وهناك من يرفض أو يقلل من أهمية دور النظرية والفرضيات في البحث الاجتماعي، لأنها تغرق الباحث في أحكام مسبقة وأفكار إيديولوجية وقيم تتنافى مع الموضوعية والحياد العلمي المطلوبين في البحث العلمي، كما يذهب لذلك الوضعيون الذين يتمسكون بكل ما هو أمبريقي قابل للملاحظة والقياس والتجريب.

وقد ارجع **نيقولا تيماشيف** في كتابه "**نظرية علم الاجتماع**" سبب تقليل بعض علماء الاجتماع خاصة الأمريكيين من أهمية النظرية والتنظير بعد الحرب العالمية الأولى وحتى الخمسينات، إلى وجود اعتقاد خاطئ مفاده أن الدراسة النظرية ارتبطت بالفلسفة، وان الاهتمام بالتحليلات النظرية يعتبر شيئا مجردا بعيدا عن دراسة الواقع ويتصف بالتأمل العقيم، وأن الدراسات الأمبريقية هي الأكثر موضوعية (عبد الرحمن، 2003، ص58)، وقد أدى هذا الاعتقاد الخاطئ إلى اعتبار أن كل ما هو نظري هو غير واقعي وخيالي أو مثالي.

لكن رغم هذا الاختلاف فإن الكثير من علماء الاجتماع أكدوا على مكانة الإطار أو المدخل النظري الموجه للبحث، حتى لا يقع الباحث أثناء دراسته لظاهرة اجتماعية ما في خطر الاقتصار على جمع البيانات وتركها مجزأة منفصلة عن بعضها البعض، ولهذا دعوا إلى الربط بين التراث النظري والبحث الاجتماعي حتى يسهم كل منهما في تحقيق التراكم المعرفي، وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة أو مدخل سوسيولوجي قريب من الواقع، يزيد في فهم الإنسان لمشاكله المتعددة والمتزايدة وتفسيرها والقدرة على التنبؤ بها.

إن العلاقة بين النظرية والبحث الاجتماعي هي علاقة تفاعل وتبادل مستمر للتأثير، أي أنها علاقة ذات اتجاهين أو مسارين تؤثر النظرية في البحث الأمبريقي والعكس، فالبحث المستند إلى الواقع الملموس يسهم في توضيح النظرية، يقول **ميرتون** أن "النظرية ليست هي دائما الضوء الكاشف الموجه للبحث الأمبريقي، فالآية تنعكس أحيانا فيقود البحث خطوات النظرية، لذلك يجب أن تسير النظرية والبحث الأمبريقي يدا في يد" (غيث، 1972، ص32)، فالمعرفة العلمية تتجلى في إطار نظري كلي باتجاه الواقع الأمبريقي، ومن ثم ترتد إلى ذلك الإطار النظري مرة أخرى للحكم عليه صالحا أو غير صالح، وقد ينطلق الباحث في بعض الأحيان من نظرية معينة دون وعي منه وهذا غير سليم، وعليه فإن المعرفة التجريبية الصرفة مرفوضة، لأن المعرفة ليست كومة من المعلومات الجافة أو الصامتة، دون خلفية نظرية تستند عليها وتكملها وتمنع التناقض عن المشكلة المدروسة وعن تفسير النتائج المتوصل إليها (عصار، 1982، ص96)، كما أن النظرية تنمو وتتطور بفضل المعارف بالوقائع التي تتجدد وتتغير باستمرار، فتظهر قضايا جديدة لم تكن معروفة من قبل، فمثلا نظرية

كينز العامة في الاقتصاد السياسي لم تكن لتظهر لولا وجود البطالة الدائمة في انجلترا طيلة سنوات الثلاثينات (آرون، 1983، ص21).

وإذا خصصنا الكلام حول دور النظرية ووظيفتها بالنسبة للبحث الاجتماعي، وأهمية البحث الأمبريقي في تطوير النظرية وفي التنظير، فإننا نعتبر أن البحوث لا بد لها من إطار تصوري كما تمت الإشارة إليه من قبل، فالوقائع غير معزولة عن سياقها العام، "وكل معنى يتعين فهمه في ضوء تاريخ نشوئه وتكوينه وفي السياق الأصلي للخبرة المعاشة التي تشكل خلفيته وفي السياق الجمعي" (جلال، 1995، ص157)، ولهذا فالقوانين والنظريات السوسيولوجية "**هي قوانين ذات اتجاه**" كما يذهب إلى ذلك **غاستون بوتول** في كتابه **تاريخ علم الاجتماع**، أي أنها ذات مدى محدد في المكان والزمان، ومرتبطة بواقعها الأصلي ولا يمكن تعميمها بالضرورة على كل المجتمعات، فهي تتغير حسب الأنماط الثقافية والفكرية السائدة والنظم والبناءات الاجتماعية المسيطرة، وعليه فكل من ينظر عليه أن يجيب على الأسئلة التالية: أين؟ متى؟ وفي أي الظروف؟ (غيث، 1972، ص38).

إن فوائد البحث الأمبريقي من النظرية أو من اختيار مدخل نظري ملائم كثيرة إذا؛ حيث تقوم النظرية بتحديد جوانب الموضوع التي تستحق الدراسة من طرف الباحث (غربي، 1999، ص86)، أو توجهه نحو المواضيع المهمة وذات الإلحاح الاجتماعي أو العلمي، ويرى كل من **جود وهات** أن دور النظرية في البحث يتمثل فيما يلي:

1- تحدد للباحث مجالا للتوجيه يستطيع في ضوئه أن يختار من المعلومات والبيانات ما يصلح للتجريد.

2- تقدم الإطار التصوري الذي ينظم ويصنف الظواهر ويعين العلاقات المتبادلة بينهما، أي فهم هذه الظواهر في صورتها الكلية والشاملة.

3- تلخص الوقائع في صورة تعميمات تجريبية من جهة، وفي نسق منطقي يضم طائفة من هذه التعميمات من جهة أخرى (خاطر، 2004، ص60).

فدور النظرية إذا شامل ومستمر في كل مراحل البحث، بدءا من اختيار الموضوع وصياغة الإشكالية والفرضيات وتحديد المفاهيم المتماشية مع طبيعة الموضوع، إلى المنهج الملائم وأدواته في جمع البيانات، وصولا إلى تحليل النتائج والتفسيرات. فالنظرية لا تعتبر تقييدا للباحث وحرمانا له من الموضوعية والحياد العلمي، وليست قالبا جاهزا للتفسير وعاملا من عوامل الأحكام المسبقة المرفوضة علميا. ذلك أن الالتزام الأخلاقي للباحث بالإطار التصوري والمنهجي الملائم للوقائع المدروسة، يعد مقوما علميا للوصول إلى الحقائق العلمية لتلك الوقائع، كما أن إهمال التراث النظري السابق يؤدي إلى قطع الصلة بين الباحثين من جهة، وبينهم وبين مجتمعاتهم من جهة أخرى، وبالتالي تنهار أي إمكانية للتراكم المعرفي المتسق (لايدر، 2000، ص26)، وتزول فرص نمو وتطور النظرية السوسيولوجية فتصاب المعرفة بالجمود والركود.

فالباحث الاجتماعي كما يرى أغلب علماء الاجتماع المعاصرون لا يستطيع المشروع في بحثه وهو محايد من الناحية النظرية بدعوى الموضوعية، ولكن عليه السيطرة على مدخلات البحث من نظريات ومناهج سابقة يريد الاستعانة بها، حتى لا يتأثر مسار بحثه، بمعنى آخر أن الباحث لا يمكنه إخلاء ذهنه من الأفكار والافتراضات النظرية العلمية، كما أن الإدراك المنتظم لهذه الافتراضات تسهل عليه التوصل إلى تفسيرات أكثر قوة وملاءمة للبيانات الامبريقية (لايدر، 2000، ص118)، وعدم الالتزام النظري يقود الباحث إلى استخدام مفاهيم مستمدة من عدة نظريات بوعي أو بدونه وبلا ترابط منطقي بينها، مما يوقعه في تناقضات فكرية ونظرية وتتأثر نتائج بحثه، كما لا تؤدي إلى تحقيق النمو المعرفي.

إن أفضل مخرج لهذه الأزمة في علم الاجتماع هو الحوار بين النظرية والبحث الاجتماعي، أي التفاعل بين التصوري والامبريقي، لأن هذا الحوار هو الذي يعطي للنظرية أكثر قوة وصلابة وتتعزز قوتها التفسيرية بشكل أحسن، لأن فروضها ستصبح أكثر قابلية للقياس الدقيق في ضوء الشواهد الواقعية، كما يستفيد البحث الامبريقي من الأشكال الدقيقة في التحليل والتفسير، مما يجعل إمكانية التعميم والتطبيق أكثر تجسيدا (لايدر، 2000، ص50)، فيتحقق الفهم العلمي للحياة الاجتماعية باعتبارها مكونة من عناصر ذاتية وعناصر موضوعية وعامة.

كما أن علاقة النظرية بالبحث تتعدى مجرد التأطير الفكري والأخلاقي إلى التأثير في المنهج المتبع في الدراسة، إذ هما ليسا منفصلان أو منعزلان عن بعضهما، فالجانب المنهجي يتبع الإطار النظري المختار بل ويخضع له، فهي نابعة من حقل معرفي متميز، واستجابة لرؤية نظرية معينة لدى الباحث حيث تخضع لعدة عوامل اجتماعية وثقافية خاصة، لهذا يجب تكييف التقنيات البحثية مع الوسط الاجتماعي والثقافي، بل وإبداعها في حالات كثيرة (دليو، 2004، ص20، 21)، فلا تبقى أسيرة الرؤى والنظريات الغربية التي هيمنت على العلم والبحث في ظل ظروف التخلف والتبعية التي سادت مجتمعاتنا العربية.

3- النظريات الغربية المهيمنة والبيئة العربية

اتضح لنا من خلال ما تم عرضه أهمية المدخل النظري التصوري في تأطير وتنظيم البحث فكريا ومعرفيا ومنهجيا، كما أوضحنا درجة التعقيد الكبير في النظرية السوسيولوجية، وتداخل عوامل بنائها وصعوبة تصنيفها وتعريفها، الأمر الذي أدى بالباحث إلى أن يصاب بنوع من الاغتراب أو الاضطراب عند شروعه في المقارنة بين هذه النظريات والاستفادة من إحداها في تفسير واقع معين (عبد المعطي، 2004، ص95).

إن معظم النظريات الغربية المهيمنة على التراث النظري والطرق المنهجية للبحث في علم الاجتماع وبقية العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى لغاية اليوم، لها سياقاتها الاجتماعية والفكرية والإيديولوجية الخاصة ببيئة نشأتها، تمتد جذورها في الواقع الاجتماعي الغربي إلى جانب سياق الحياة الشخصية لصاحب النظرية، حتى وإن ادعى التزام الحياد والموضوعية، لهذا فمن التعسف العلمي تعميمها على باقي المجتمعات، وإن كانت نظريات شاملة تحاول التوسيع من قدرتها التفسيرية لجميع المجتمعات كالوظيفية والماركسية.

وقد اعترض الاتجاه النقدي في علم الاجتماع على الهيمنة النظرية والمنهجية المطلقة للغرب، وفضح مركزيتها واستعلاءها على الثقافات الأخرى ذات الخصوصيات التاريخية المختلفة، كما انتقد فكرة الحياد الأخلاقي لدى علماء الاجتماع الغربيين (لايدر، 2000، ص18)، وفي هذا المنحى يذهب **نيسبت** إلى أن الأفكار الأساسية لانطلاقة علم الاجتماع الأوربي ترجع إلى ردود الأفعال حول مشكلة النظام والاستقرار والتوازن، في بداية القرن ال 19 في أعقاب انهيار نظام التصنيع القديم وفي ظل ضربات الديمقراطية الثورية والرأسمالية؛ حيث بحث رواد علم الاجتماع عن الوسائل الكفيلة بتحقيق النظام والمحافظة عليه، ومن هنا تبرز أهمية وضرورة خضوع التراث السوسيولوجي لإعادة تقييم عميقة، وأهمية فحصها من جديد من وجهة نظر العصر الحاضر (كرو، 2002، ص25).

إن العلاقة بين النظريات الكبرى والخلفيات والمنطلقات الاجتماعية لبيئة النشأة أمر واضح، فهي نتاج ملاحظات ودراسات حول المجتمعات الغربية المتقدمة كما رأينا، والتي تختلف عن البيئة العربية بشكل كبير، لذلك قد يصلح بعضها إلى حد ما لتنظير بحوثنا، وقد لا يصلح أكثرها (عصار، 1982، 96)، كما قال **ليفي لبلوند** "لا يمكن لأي نبتة مفيدة أن تنمو وتزدهر في جميع المناطق الجغرافية والظروف المناخية" (دليو، 2004، ص22).

فالعلوم الاجتماعية الغربية المهيمنة النابعة من حضارة مختلفة المرجعية والأسس العقائدية، تنظر إلى بقية الثقافات بوصفها بدائية وتقليدية ومتخلفة، لهذا ظهر علم الانثروبولوجيا لبحثها ودراستها لتسهيل السيطرة عليها. وقد هيمنت النظريات الغربية بفعل التقدم المالي والتكنولوجي إضافة إلى السيطرة الاستعمارية التي كرست تخلفنا العلمي وتبعيتنا لهم، وهذا ما قصده **ابن خلدون** بقوله أن المغلوب مولع دائما بتقليد الغالب.

وانطلاقا من الرؤى السابقة، التي تعتبر أن علم الاجتماع الغربي له نظريات ومفاهيم لا تعبر بشكل أساسي إلا على ظروف المجتمعات الغربية، يمكن القول باستحالة أو على الأقل صعوبة تعميم النظريات والقوانين الاجتماعية الصادرة منها، مع غياب الصدق الامبريقي في حالة تطبيقها على مجتمعات وثقافات غير غربية (سفاري، محاضرة غير منشورة)، رغم كون المنظومة المعرفية الغربية تعمل على تقديم علومها الإنسانية بمثابة علوم حيادية عالمية لتضفي عليها صفة العلمية (دليو، 2004، ص26).

من هنا ظهرت حركة علمية تقويمية تنتقد الأطر النظرية الغربية في الغرب نفسه، مركزة على أهمية الاعتبارات الواقعية للمجتمعات غير الغربية؛ حيث انتقدت الانفصال الكبير بين الواقع والقيم في البحوث تحت ستار الموضوعية والدقة والمنهجية وصعوبة دراسة القيم دراسة كمية (الحسيني، 1985، ص19). كما ظهرت محاولات من داخل المجتمعات العربية لإيجاد مدخل نظري خاص، ولكنه ليس معزول عن السياق العام لعلم الاجتماع، أي أن يكون متسقا معه، إلا أن هذه المحاولات لا زالت معزولة وغير مستمرة، نظرا لرسوخ الرواسب المعرفية والنظرية الغربية القائمة على قدسية الفصل (التعسفي) بين ما هو موضوعي وما هو ذاتي، بين المادي والروحي (مثل الوضعية عند **كونت** وشيئية الظواهر عند **دوركايم**)، فظهرت بعض الإسهامات من

اجل توطين أي تأصيل أو أسلمة علم الاجتماع لكي يتماشى مع واقع المجتمعات العربية، وقد طالب مؤيدو هذا المدخل الجديد بضرورة إصلاح العلوم الاجتماعية وإعادة صياغتها في ضوء التصور المنهجي الإسلامي الذي يتميز بالمبادئ العلمية التالية:

1- إن نظريات ومناهج العلوم الاجتماعية الحديثة ومسلماتها الرئيسية فيها الكثير مما يتعارض أو يتناقض مع التصور الإسلامي للإنسان والمجتمع، وبالتالي مع واقع المجتمعات العربية التي تتبنى ذلك التصور.

2- يترتب عن ذلك التناقض قصور في الوصول إلى فهم وتفسير صحيحين للسلوك الفردي أو للظواهر الاجتماعية والتغير في العالم العربي والإسلامي.

3- توجد حاجة ماسة إلى إعادة النظر في تلك النظريات والمناهج والمسلمات الغربية وصياغتها في إطار التصور الإسلامي (رجب، موقع الكتروني).

فأوجه الاختلاف إذا بين المنطلقين الغربي والعربي الإسلامي عديدة – رغم وجود بعض نقاط الالتقاء – لان المعرفة الغربية تحصر طرق العلم ومصادره في المحسوس والملاحظ، وتلغي كل الأفكار والقيم المستمدة من الوحي أو النقل، ولهذا لها عدة خصائص من بينها:

1- تعتبر الوجود كله ناتج عن الطبيعة التي أوجدت نفسها، وأن الإنسان والمجتمع جزء منها.

2- العلاقة بين الإنسان والطبيعة هي علاقة صراع دائم.

3- العقل هو الطريق الأوحد للمعرفة والمحسوس هو مصدرها.

4- القيم ولمفاهيم الأخلاقية عبارة عن ظواهر ووقائع طبيعية أفرزتها المجتمعات بنفسها، ولهذا فهي متطورة عبر الزمن.

أما التصور الإسلامي للمعرفة فيعتبر الإنسان تركيبة من أربعة عناصر هي: الجسد والروح والعقل والنفس، وأن سلوكاته انعكاس لفطرته التي خلقها الله تعالى، ولفهم الإنسان وتفسير سلوكاته يجب أخذ هذه العناصر الأربعة بعين الاعتبار، كما أن قوانين المجتمع نفسه هي تعبير عن فطرة الاجتماع وليست مكتسبة من البيئة أو بهدف تحقيق مصالح فقط.

ومن هذا المنطلق تظهر ضرورة خضوع البحوث التي تدرس الواقع الاجتماعي العربي للتصورات والمسلمات التي تحكمه، وليس للتصورات أو النظريات الأخرى التي نشأت في بيئة مختلفة، حتى يتحقق الفهم العلمي الصحيح للظواهر التي تتغير باستمرار، ومن ذلك ظاهرة المجتمع المدني والعمل الجمعوي التي نشأت بالغرب بمقومات خاصة، فهل نجد لها أثرا في تاريخ المجتمعات العربية وحاضرها؟.

4- المجتمع المدني بين المقومات العالمية والخصوصية العربية

ارتبط ظهور مفهوم المجتمع المدني بصيغته الحديثة بنشوء البورجوازية في أوربا في القرن ال 17، عندما بدأت هذه الطبقة تكتسب الثروة والاستقلال، فزادت مطالبها بالحقوق والحريات رغم أنها كانت عملية بطيئة

(ماريو، 2000، ص42)، ولهذا ألتصق المفهوم بحرية النشاطات الاقتصادية والسياسية أي باقتصاد السوق والديمقراطية وحرية التعبير، وزادته العولمة اليوم تأكيداً وحيوية.

تناوله في الماضي عدة مفكرين وفلاسفة وإن كان بتعبيرات وتسميات مختلفة، ومنهم **أرسطو وأوغسطين وهيجل وماركس وتوكفيل**، مروراً بفلاسفة العقد الاجتماعي (**هوبز، لوك وروسو**)؛ حيث كانوا يبحثون عن الفضيلة والعدالة والحرية والرفاهية للمواطنين وتنظيم المجتمعات بشكل مغاير لما كان سائدا من قبل، أي القطيعة مع النظام الإقطاعي والحكم الاستبدادي الذي كان يربط بين السلطة والقداسة، واعتبار السلطة مطلقة في يد الحاكم الذي يستمد شرعيته من الحق الإلهي (الصبيحي، 2000، ص18)، ففصلوا بين السلطات، الأمر الذي مهد للأنظمة الدستورية والديمقراطية ودولة القانون، باعتبار السلطة المطلقة تفضي حتما إلى الاستبداد وانتهاك الحقوق (الحامد، 2004، ص40).

وقد حدد **هيجل** مجال المجتمع المدني في الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة، حيث يتكون المجتمع من الأسرة والمجتمع المدني والدولة (الصبيحي، 2000، ص22)، كما وضع **تالكوت بارسونز** عدة شروط ومحددات لقيام المجتمع المدني وهي:

1- ضرورة انتمائه للأمة فكرا وأهدافا.
2- استقلاليته عن الدولة.
3- قيامه على مبدأ الطوعية وحرية الانتماء إليه.
4- اعتماده على إجراءات تنظيمية وإدارية حول كيفية اتخاذ القرارات وطرق تنفيذها.
5- المساواة بين الأعضاء في الحقوق والواجبات.

إضافة إلى عدم استهدافه للربح المادي من خلال خدماته التي يقدمها، وعدم محاولة السيطرة على الآخرين.

إن الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها المجتمع المدني والعمل الجمعوي، هي أن يكون الممثل والأداة لمشاركة المواطنين في إدارة الحكم، والوسيط بين المجتمع والدولة الذي يغطي بعض نقائصها وأماكن العجز فيها، ويكملها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، خاصة بالتكفل بالفئات المحرومة في المجتمع، بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية، إلى جانب الدفاع عن حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة...الخ، والاحتجاج لتحسين ظروف حياة المواطنين.

أما في الوطن العربي فيرى العديد من الباحثين أن مفهوم المجتمع المدني وما يرتبط به، قد تم نقله واستيراده من الغرب لتطبيقه على المجتمعات العربية، فمن جهة كونه عامل توفيق بين الإبداع والنشاط الفرديين، وبين ضرورة تجسيد التكافل الاجتماعي ودعم الجماعة، هو مفهوم عام وصحيح بل وضروري لكل مجتمع، ويجب أن تحاول المجتمعات العربية الاستفادة منه، وفي نفس الوقت مراعاة تراثها التاريخي وخصوصيتها الثقافية (حمودي، 1998، ص11). وفي هذا الصدد يرى المفكر **محمد عابد الجابري** أن الباحثين قد عانوا من القلق الفكري في الستينات والسبعينات من القرن الماضي والحاضر كمقولات الإقطاع والبورجوازية والصراع

الطبقي... فلم ينجحوا في العثور على مضامين واضحة لها، مما أنتج تناقضا بين النظرية الماركسية والواقع العربي، وقد عبر التوتر والقلق الفكري عن نفسه أحيانا كثيرة بالاستثناءات والتحفظات، إلى درجة افتقدت معها دراساتهم إلى الوضوح الدلالة، وهذا ما يتكرر اليوم كذلك مع محاولة تطبيق مفهوم المجتمع المدني على الواقع العربي (الجابري، 1998، ص40)؛ حيث يعتمد معظم الباحثين العرب على المرجعية الغربية في فهم وتفسير المجتمع المدني وزيادة دور الجمعيات الأهلية، كظاهرة حديثة في المجتمعات العربية، ويضيف **الجابري** انه من غير الممكن أن نهمل دلالات المفهوم كلية من التاريخ العربي، ولكن يجب معالجته بأكبر قدر من الاستقلالية، وتبقى المرجعيات الأوروبية في الموضوع استشارية فقط وليست نموذجا مهيمنا على الفكر والرؤية.

إن الظروف التاريخية لانبثاق المجتمع المدني في أوروبا قد تميزت بما يلي:

1- ميراث إقطاعي نتج عنه مشروع مفهوم الحقوق الفردية.

2- ديانة مسيحية تقبل الفصل بين الديني والسياسي نتيجة الصراع القديم بين الكنيسة والمجتمع.

3- تجمعات مستقلة يمكن اعتبارها مختبرات للتجديد والابتكار السياسي (حمودي، 1998، ص66)، وهذه الصفات لا توجد في تاريخ وتراث الوطن العربي. وانطلاقا من هنا انقسم الباحثون العرب إلى فريقين.

- الفريق الأول: يرى أن مفهوم المجتمع المدني نشا في أوروبا التي تتميز بمنظومة من القيم الليبرالية والعلمانية والعقلانية عن طريق طلائع البورجوازية، وعلى أساس فصل ما هو ديني عما هو مدني، أي فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية، بينما الإسلام هو دين شامل (الصبيحي، 2000، ص41)، مما أدى إلى القول باستحالة إيجاد مجتمع مدني في الثقافة العربية ماضيا وصعوبة زرع المفهوم فيها حاضرا، وبالتالي عدم إمكانية تحقيق تحول ديمقراطي وحداثي دون إجراء تغيرات في القيم، لتصبح شبيهة بالقيم الغربية، وعليه يرى **متروك الفالح** عدم جدوى أو فاعلية فكرة ومقولة المجتمع المدني العربي، وان الأقرب للصواب هو "**المجتمع الأهلي**"، الذي يمثل حقيقة الواقع العربي الريفي والمدينة المتريفة ويمكنه أن يستوعب ثقافتها (الحامد، 2004، ص57)، فالمجتمع المدني هو أولا مجتمع المدن، ومؤسساته إرادية وطوعية في الانتماء إليها وليست مؤسسات طبيعية أو وراثية، كما في المجتمع البدوي الذي تسوده القبيلة أو العشيرة، ويجد فيها الإنسان نفسه مجبرا على الانتماء إليها دون إرادته (الجابري، 1998، ص45)، ويؤيد هذا الطرح كذلك الباحث **مجدي عبد الغني** بقوله: "إن المجتمع المدني يجد أساسه الإيديولوجي من تفاعل ثلاثة نظم من القيم والمعتقدات وهي الليبرالية والرأسمالية والعلمانية، وهذه القيم الثلاث بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تتفق مع القيم الإسلامية السائدة في الأقطار العربية " (أبو حلاوة، بدون سنة، ص154).

كما يرى **إميل خدوري** انه لا توجد ثقافة سياسية عربية تتوافق مع النماذج الدستورية والديمقراطية في الحكم (حمودي، 1998، ص67).

ومما سبق يتبن أن أهم نقاط الاعتراض على وجود مجتمع مدني في البلاد العربية فكرا وممارسة حسب رأي الفريق الأول ما يلي:

1- بنية المجتمعات العربية المتميزة بالقيم التقليدية كالقبلية والعشائرية والجهوية والطائفية المبنية على أساس وراثي.

2- صعوبة الفصل بين الدين الإسلامي والحياة المدنية والسياسية للمجتمع؛ حيث يعترض بعض الإسلاميين من التيار السلفي على فكرة الديمقراطية ويعتبرون مبدأ سيادة الشعب الدستوري تعديا على الحق الإلهي في الحكم.

3- اختلاف التجربة التاريخية بين المجتمعات العربية والغربية، أين ظهر النظام الإقطاعي والطبقة البورجوازية التي علمت على تهديم النظام القديم وفصل الكنيسة عن السياسة.

4- السلبية السياسية للمواطنين العرب؛ حيث لا يهتمون بالمشاركة في أمور الحكم ومساءلة المسؤولين نتيجة أوضاعهم الحياتية السيئة.

إن هذا الرأي الذي يؤكد على افتقاد المقومات العالمية للمجتمع المدني في الوطن العربي، لا يعترف بحق التنوع والاختلاف في خصوصيات وظروف كل من المجتمعين العربي والأوروبي، وحق كل منهما في أن يعيش تجربته وفقا لتلك الخصوصيات، فالمجتمع المدني في أوروبا له أسلوبه الخاص، والوطن العربي كذلك له أسلوب ونمط خاص يجب أن يدرس ويبحث كما هو، فليس ضروري تشابه البنيات ولكن يجب تحليل ما هو موجود فعلا.

الفريق الثاني: دافع عن وجود مقومات ومبادئ أو بوادر للمجتمع المدني في التاريخ العربي، وإن وجدت بأشكال مغايرة، وأول مرجعية لهذا الرأي هو ما جاء في القرآن الكريم من قيم وأحكام تنظم حياة الناس وعلاقاتهم داخل المجتمع، كالشورى والعدل والتسامح الديني والمسؤولية الفردية مهما كانت مكانة الإنسان، إضافة إلى أن الإسلام يحث على القيام بالأعمال الصالحة والتكافل الاجتماعي والتضامن والعمل الخيري والتطوع، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه إذا كان الدين الإسلامي قد كفل حرية المعتقد لغير المسلمين وهو أمر خطير، فكيف لا يسمح بحرية ممارسة السياسة والحق في الاختلاف في مناهج الحكم المدنية وأمور الدنيا (الصبيحي، 2000، ص43)، ولهذا كانت للشورى قيمة كبيرة حتى عدت ركنا من أركان التشريع بعد القرآن والسنة، كما أن للأمة الحق في محاسبة الحاكم إذا خرج عن الاتفاق أو العقد الاجتماعي المتمثل في البيعة.

ومن المؤشرات الأخرى التي يستدل بها هذا الفريق حول وجود المجتمع المدني في التراث العربي، هو تغيير الرسول (ص) اسم "يثرب " إلى اسم "المدينة " كرمز للروح المدنية والتعايش والوحدة الاجتماعية والسياسية، بعيدا عن روح التعصب القبلي والجاهلية، فوضع لسكان المدينة بمختلف فئات سكانها وقبائلها: عربا ويهودا ووثنيين وأنصار ومهاجرين... دستورا قائما على مبدأ عدم الاعتداء وشرعية وجود الأخر والتعايش السلمي، وقد سمي ذلك الدستور "بوثيقة المدينة".

لكن بعد فترة قليلة ضعفت درجة التسامح الديني والمذهبي، وظهر الاستبداد في التاريخ بشكل عام نتيجة بطش الدولة بهدف حماية نفسها من الأعداء المتربصين، وأفرز المجتمع الإسلامي أشكالا من التنظيم يدافع بها

عن مصالح أعضائه، ويحقق حاجاتهم الأساسية، وإن كانت بأشكال تقليدية، وهي قوى محلية وطبيعية أساسا، عملت على الحد من سلطة الدولة وتعسفها، وتمتعت بنوع من الاستقلالية الواسعة؛ حيث كانت لها عدة وظائف اجتماعية كالتربية والتعليم والعلاج وتقديم الخدمات والمساعدات للمحتاجين (أبوحلاوة، بدون سنة، ص105). ومن أهم المؤسسات التقليدية للمجتمع المدني والتي لعبت هذا الدور المسجد بعلمائه وفقهائه ذوي الشخصية القوية، والزكاة والأوقاف والزوايا أو الطرق الصوفية وشيوخ القبائل والأعيان، فكان لهذه المؤسسات والبنى خاصة أثناء فترات غياب الدولة وسوء أحوال المجتمع، دورا هاما في إعادة التوازن له من خلال العمل التطوعي، ومن هنا فإنه بالإمكان حسب رأي الدكتورة **أماني قنديل** القول بوجود مجتمع مدني عربي من زاوية مشاركة المواطنين في التنظيمات والمؤسسات الأهلية (قنديل، 1994، ص07).

و في هذا العصر فإن المجتمع المدني العربي رغم حداثة نشأته وفق المعايير الغربية بفعل التأثيرات الخارجية، فانه لازال يعاني من الضعف، مشكلا صورة حقيقية لأوضاع المجتمعات العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فالواقع العربي يميزه التخلف والفقر والبطالة والأمية، إلى جانب التضييق على الحريات الذي تمارسه النظم السياسة العربية في معظمها، فتحد من حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات المستقلة، وتحاول تدجينها وترويضها أو تهميش تلك التي لا تسير في خطها وتنفذ برامجها وأجندتها، وبالتالي تقوم الدولة العربية المعاصرة بقتل جوهر المجتمع المدني وهو الاستقلالية وحرية المبادرة.

من خلال استعراض وجهتي النظر هاتين، يظهر أن الأخذ بمقومات المجتمع المدني الإنسانية التي تلائم طبيعة الإنسان السليمة كالعدل والاحترام وحق الاختلاف والتعاون والتعايش السلمي... وتوليفها مع العناصر الذاتية، القيمية والأخلاقية للمجتمعات العربية من حيث بنيتها ومكونها الديني وتاريخها وواقعها وطموحاتها المستقبلية هو أفضل تحديد لمفهوم مجتمع مدني عربي متجانس مع كل هذه الخصائص الموضوعية والذاتية.

فالباحث الاجتماعي عليه أن يأخذ اختلاف تجربة كل من المجتمعات العربية عن المجتمعات الغربية، وجعل المرجعية هي الواقع العربي المحلي وليس التجربة أو المرجعية الغربية، التي تبقى مجرد مرجعية استشارية فقط كما يرى المفكر **عابد الجابري**، فلا يمكن إهمال البنية القبلية والبيئة الصحراوية للواقع العربي وما فيه من بداوة وبساطة في الحياة، بل يجب استيعاب مفهوم المجتمع المدني لمفاهيم القبيلة والعشيرة وليس للقيم القبلية والعشائرية والجهوية، وهي قيم سلبية غير مدنية. فالقبيلة لها الحق في التعبير عن نفسها بالطرق السلمية وفي إطار قبول الأخر (الحامد، 2004، ص43)، كما أن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في ظل الدولة العادلة التي تحمي الحقوق والممتلكات هو الكفيل بتعزيز قيم الديمقراطية وتصحيح ممارستها على مستوى القاعدة الاجتماعية والسياسية (الأنصاري، 2002، ص56)، في انتظار زوال كل أو معظم رواسب التقاليد البالية المعرقلة للتقدم في مجتمعاتنا العربية.

الخاتمة

إن الباحث أو الدارس للمواضيع الاجتماعية في العالم العربي، والذي يهدف إلى إخراج العلوم الاجتماعية من دائرة التخلف والتبعية للغرب المتقدم، سيجد لا محالة التباين الواضح في خصائص كل طرف والقيم والأسس التي بني عليها، ومن ذلك اختلاف ظروف الظواهر والمشكلات المدروسة، مثل مفهوم المجتمع المدني والعمل الجمعوي والتنظيمات التمثيلية المختلفة، مما يفرض على الباحث ضرورة التخلص من التبعية للنظريات الغربية، واعتماد المداخل التصورية النظرية المحلية، المستمدة من الواقع الاجتماعي العربي، فلا يمكن للباحثين الاجتماعيين العرب أن يركنوا إلى استخدام الأدوات والمناهج التي تكرس التبعية والتتلمذ الدائم على يد الآخرين، في نفس الوقت الذي يبحثون فيه عن التأصيل أو التوطين للمعارف والعلوم الإنسانية التي تختلف بطبيعتها من بيئة لأخرى.

ومن منطلق عجز النظريات الغربية بما فيها من عناصر إيديولوجية مختلفة، عن فهم وتفسير واقعنا الاجتماعي العربي، تظهر الحاجة الماسة إلى قيام مدخل نظري سوسيولوجي أو علم اجتماع يستمد أصوله النظرية والمنهجية من التراث العربي وعمقه الاجتماعي المحلي، مع عدم إهمال النظريات الغربية والتعامل معها بروح نقدية بناءة.

المراجع

1- أبو حلاوة، كريم، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعاصر، رسالة دكتورا غير منشورة، جامعة دمشق، بدون سنة.

2- الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2002.

3- آرون، ريمون، المجتمع الصناعي، ترجمة فكتور باسيل منشورات عويدات، بيروت، ط3، 1983.

4- بغورة، الزواوي، "البنيوية منهج أم محتوى"، **مجلة عالم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 04، أفريل - جوان 2002.

5- جلبي، علي عبد الرزاق، الاتجاهات الرئيسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

6- جلال، شوقي، التراث والتاريخ، سينا للنشر، القاهرة، ط1. 1995.

7- الجابري، محمد عابد، "المجتمع المدني، تساؤلات وأفاق"، مقال منشور في وعي المجتمع بذاته، عمل جماعي تحت إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998.

8- دليو، فضيل، علم الاجتماع المعاصر، ثنائياته النظرية والمنهجية، مؤسسة الزهراء، قسنطينة.

9- الحامد، أبو بلال عبد الله، ثلاثية المجتمع المدني، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2004.

10- الحسيني، السيد، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

11 حجازي، أحمد مجدي، علم اجتماع الأزمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

12- حمودي، عبد الله، وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، عمل جماعي تحت إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998.

13- كرو، جراهام، الاجتماع المقارن والنظرية الإجتماعية ما بعد العوالم الثلاثة، ترجمة حمال محمد أبو شنب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

14- لايدر، ديريك، قضايا التنظير في البحث الإجتماعي، ترجمة عدلي السمري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.

15- لطفي، طلعت إبراهيم، الزيات، كمال عبد الحميد، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، 1999.
16- ماريو، روبرت، المجتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوربي، ورقة مقدمة لندوة عمان حول"دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي"، منتدى الفكر العربي عمان، 2000.
17- قنديل، أماني، المجتمع المدني في العالم العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.
18- تيرنر، جوناتان، بناء نظرية علم الإجتماع، ترجمة محمد سعيد فرح، منشأة معارف، الإسكندرية، 1999.
19- سفاري، ميلود، "البحث العلمي، ضوابط واحترازات "، مقال منشور في: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999.
20- عبد العاطي، السيد وآخرون، نظرية علم الإجتماع – الرواد – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.
21- عبد الرحمن، عبد الله محمد، النظرية في علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
22 – عصار، خير الله، محاضرات في منهجية البحث الإجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
23- الصبيحي، أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000.
24- غيث، محمد عاطف، الموقف النظري في علم الإجتماع المعاصر دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1972.
25- غربي، علي، "أهمية المفاهيم في البحث الإجتماعي بين الأطر النظرية والمحددات الواقعية"، مقال منشور في أسس المنهجية في العلوم الإجتماعية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999.
26- خاطر، أحمد مصطفى، طاحون، عدلي علي، النظرية الاجتماعية المكتب الجامعي لحديث، الإسكندرية، 2004.
27- من محاضرات الأستاذ د/ ميلود سفاري في مقياس علم الاجتماع الإسلامي لطلبة السنة الثانية علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1992.
28- الموقع الالكتروني: رجب، إبراهيم عبد الرحمان، التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية- معالم على الطريق.
http. // www Ibrahimra gab.com / aessavs-9 (08/02/2006)